

المعوقات والتحديات التي تواجه الإصلاح التعليمي في السودان: دراسة وصفية تحليلية

بروفيسور/ أبكر عبدالبنات آدم

المدير السابق لجامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم- السودان

استلام البحث: 18/09/2022 مراجعة البحث: 28/11/2022 قبول البحث: 01/12/2022

ملخص الدراسة:

تشكّل الإصلاح التعليمي التربوي واحدة من القضايا المجتمعية الأكثر أهمية في بناء الأمة، والتي تتعلق بالحياة السياسية والاجتماعية للعالم المعاصر. فالسودان كغيرها من الدول التي تهتم بالعملية التربوية تتأدي بكل الإصلاحات لاستشراف المستقبل عبر وضع سياسات لوضع المناهج الدراسية في ظل التحديات الماثلة. ورغم المجهودات التي تبذل في سبيل بناء منطق جديد يكفل للعملية التربوية والتعليمية أن تتجاوز التحديات التي تحيط بها؛ ويمنحها القدرة على مواكبة تقدم تكنولوجيا في تدريب وتأهيل المعلم وفي إعداد المناهج، وفي احتواء الانفجار المعرفي بما ينطوي عليه من خصائص التسارع والتقدم والتنوع، إلا أن هنالك العديد من المعوقات التي صاحبت العملية التعليمية في كافة المراحل الدراسية. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة دور الدولة والمربين والخبراء في إصلاح التعليم في السودان.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح- التعليم- التربية- المعوقات- التحديات- السودان.

Obstacles and Challenges Facing Educational Reform in Sudan: A Descriptive and Analytical Study

Prof. Abkar Abdel Banat Adam

Former Director of the University of the Holy Quran and the Origination of Sciences – Sudan

Abstract

Educational reform constitutes one of the most important societal issues in nation building, which is related to the political and social life of the contemporary world. Sudan, like other countries that are concerned with the educational process, calls for all reforms to anticipate the future by setting policies for setting school curricula in light of the present challenges. Despite the efforts being made to build a new logic that ensures the educational process to overcome the challenges that surround it; It gives it the ability to keep pace with technological progress in teacher training and qualification and preparation of curricula, and to contain the explosion of knowledge with the characteristics of acceleration, obsolescence and diversity. However, there are many obstacles that accompanied the educational process at all levels of study. The researcher used the descriptive analytical method to know the role of the state, educators and experts in education reform in Sudan.

Keywords: reform - education - education - obstacles – challenges- Sudan.

المقدمة

إن تطور النظام التعليمي في السودان يشوبها الكثير من التحديات منها بشرية ومنها طبيعية، لذا أصبح من الضروريّات العلمية البحث عن سبل الرشاد لنموّ الأمة وارتقائها، ولا يمكن تحقيق تلك الأهداف إلا عبر السعي الحثيث لبناء قاعدة مشتركة لديه القدرة على منافسة حل المشكلات من الأعلى إلى الأدنى في كافة مجالات الحياة، لذلك من الضروريّات يمكن تغيير النظام التعليمي التقليدي القائم على الحفظ والفهم إلى نظام يدرك ما يستجد من المتغيرات وفقاً لحاجة سوق العمل، حتى يستطيع كل فرد أو جماعة في المجتمع أن يجد حظها في هذا المضمار، وهنا لابد من معرفة المعوقات التي يعيق النظام التعليمي من المواكبة والمسايرة، والعمل على تجاوز تلك التحديات.

مشكلة الدراسة:

أخذت الإنسانية على عاتقها مسؤولية إعادة بناء أنظمتها التعليمية لتكون قادرة على التواصل مع الآخرين، بروح متفائلة وطاقات متعددة تتيح لهذه المجتمعات القدرة على الإحاطة بإفرازات الحضارات المتقدمة. ورغم الدور الكبير الذي يلعبه المؤسسات التربوية والتعليمية في السودان من أجل الإصلاح المؤسسي والتنظيمي إلا أن هنالك عدة تحديات تواجه حدث من نهوض وازدهار التعليم. وفي كل مرة يدق فيها ناقوس الخطر تستنهض هذه المجتمعات أنظمتها التربوية بالإصلاح من أجل مواجهة الخطر وبناء الإنسان القادر على تجاوز محن الحضارة والمشاركة في بنائها.

أهمية الدراسة:

أن الدراسات التي أجريت حول التعليم في السودان، رغم أهميتها وتعددتها، لم تعط الإجابة الحقيقية حول تدهور في البنية التحتية للنظام التربوي والتعليمي، فهناك نقص كبير في البحث عن المعوقات التربوية التي تتعلق بالبنية الداخلية للعلاقات التربوية، وفقدان التكامل بين المدرسة والمؤسسات الدينية، والأسرة، وجماعة الأقران وغيرها.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة دور الخبراء التربويين في التعامل مع الفاقد التربوي في المؤسسات التعليمية.
2. الكشف عن أهم المعوقات التي تواجه الإصلاح التربوي في السودان.
3. شرح المعوقات مع وضع الحلول المناسبة للإصلاح التربوي والتعليمي في السودان.

أسئلة الدراسة:

تبدأ أسئلة الدراسة بالسؤال الموضوعي والمنطقي، ألا وهي؛ هل هنالك معوقات تربوية وتعليمية في السودان؟ وتتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة منها:

1. إلى أي مدى يعتبر عدم الإصلاح التعليمي في السودان معوقاً رئيسياً في نجاح العملية التعليمية؟
2. كيف يمكن متابعة المعوقات التعليمية في السودان؟
4. ما هي الحلول الموضوعية لحل تلك المعوقات؟
5. ما هي أهم المشكلات التي تواجه التعليم في السودان؟

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال شرح المقاصد التربوية وإيجاد حلول آنية ومستقبلية لمعوقات الإصلاح التعليمي.

مفهوم الإصلاح التعليمي

إن الإصلاح التعليمي يساهم في بناء المؤسسة التعليمية، بناءً صحيحاً يبعدها عن شبهة الانحطاط والتخلف التي نلاحظها في كثير من المؤسسات التربوية المختلفة، والتي أصبحت اليوم عرضة للانتهاكات والتجاوزات الأخلاقية، مما جعل الهوية واسعة بين دول العالم الثالث وبين المجتمعات المتقدمة الأخرى التي استطاعت التخلص من الانفرادية في الحكم والسيطرة والهيمنة في المناهج التعليمية والتربوية (بدوي، 1978: 11)، الأمر الذي اخضع المجتمع للرأي الواحد، الذي احتكر الفعالية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية، وقام بتقنينها منهجاً وسلوكاً لتصب في منفع الحزب الواحد، مما أدى بالعملية التربوية إلى الانكماش والتفوق في الوقت الذي نرى أن المجتمعات المتقدمة ينظر للتعليم بمثابة العمود الفقري يشارك في صياغته كل مكونات المجتمع والبيئة المحيطة به (آلفين توفلر، 1990: 22). ما يوطد الحياة الديمقراطية، لأنها تعتقد أن نشر العلم بين طبقات المجتمع من الأسس المتينة التي يقوم عليها صرح الوحدة الوطنية والتعايش السلمي، لأن الحرية والديمقراطية لا تستقيمان مع الأمية والجهل. وبناء على تلك المعطيات يجب علينا الاهتمام بثقافة التغيير في الأنظمة التعليمية والتربوية من أجل بناء الفرد والمجتمع على أسس سليمة حتى نتمكن من بناء شخصية قوية منتجة لا تعاني من العقد والإحباطات، وتستشرف المستقبل، والتنبؤ والاستعداد والتأثير لما هو أفضل، اعتماداً على العلمية والمنطق السليم، لأن التعليم في ضوء الدراسات الحديثة، هو عبارة عن عدد من نظريات تستخدم لحل مشكلات المجتمع بطرق حديثة، فالتقدم التكنولوجي والمعرفي هي وسائل مساعدة للاختبار والقياس الغرض منها تطوير المهارات الإدراكية، بل أصبح العملية التربوية هي بمثابة إحداث تغيير في القيم والسلوك.

لذلك فإن عملية الإصلاح لا تتم بعفوية أو بالعصا السحرية، بل إنها تتطلب عمليات تربوية وإرشادية شاملة تهدف إلى تعزيز قدرات الفرد ومهاراته من خلال نظام يسمح بالمرونة في إعداد وتخطيط المناهج وتنظيمها بما يتوافق وحاجة المجتمع، فالإنسان يتعلم طرقاتاً معينة نتيجة لاستجابته لمواقف معينة، أي أن استجابة الفرد تتنوع تبعاً لنوع المواقف التعليمية لأن الإصلاح والتغيير الذي نريده، لا ينبغي أن يكون عشوائياً، بل يجب أن يسير وفق القيم التي يرسمها الدستور للمجتمع، من أجل إقامة مجتمع المعرفة، لأن إصلاح النظم المدرسية مطلب ضروري (النقيب، 1997: 55). لاسيما وأن الشروط الاجتماعية الجديدة، وتطور العلوم الإنسانية والاجتماعية، تجعل التطور والتحسين ضرورة واقعية. هكذا تُعد مهنة التعليم من الوظائف المهمة جداً في كافة المجتمعات سواء المتقدمة أم النامية، حيث تولي هذه المجتمعات أهمية متفاوتة بهذا المجال وبالقائمين عليه، مما ينعكس بشكل مباشر على مدى التقدم والازدهار في هذه الدول؛ لأن التعليم يعتبر بمثابة ركيزة أساسية تقوم عليها البلدان، وعامل رئيسي يضمن نموها وتطورها من كافة النواحي، لذلك يقع على عاتق المعلمين القيام بجملة من المهام الرئيسية والفرعية التي تضمن تحقيق كافة أهداف العملية التعليمية، لذلك نجدهم يواجهون العديد من الصعوبات والعقبات التي تعيق مسيرتهم العملية والتعليمية والإدارية.

عليه، فالإنسان لا يستطيع معرفة الحقيقة إلا بالعلم، لأنه هو الوعاء الذي يفسر ويشرح كل ما تأتي به الحواس كالمدرجات الحسية التي تساهم في كشف الظواهر الخارجية التي ترتقي بالإنسانية إلى مصاف الخيرية في الحكمة والعدل، وبالفطرة

الطبيعية يستطيع كل طالب في المراحل العليا أن يدرك أهمية الإحساس بالأمن والطمأنينة، وفهم الظواهر الطبيعية وإدراك حقيقة كنهها، وتهذيب القيم والسلوك الأخلاقي، والتعامل مع التقنية الحديثة.

مفهوم الإصلاح التربوي

يعد مفهوم الإصلاح التربوي والأزمة التربوية من المفاهيم المركزية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويعدان من أكثر المفاهيم شيوعاً وتداولاً في الأدبيات التربوية المعاصرة، وقد شهدت الساحة الفكرية في مجال التربية والعلوم الاجتماعية ولادة متسارعة لعدد كبير من المؤلفات والمقالات التي تنطلق من هذين المفهومين لدراسة وتحليل الأنظمة التربوية التي تتسم بالحدثة. وتأسيساً على ذلك بدأ هذان المفهومان يشكلان أداة هامة من أدوات التحليل السوسيولوجي والتربوي، ومدخلاً منهجياً من مداخل البحث والتقصي في مجال القضايا التربوية والاجتماعية (وظفة، 1996: 67). ووفقاً لتقديرات صندوق الأمم المتحدة للطفولة يونيسف فإن نسبة الأمية في السودان تبلغ 50% بين النساء، و31% بين الرجال. كما أعلنت منظمة "يونيسف" أن ثلاثة ملايين طفل في سن الدراسة لا يذهبون إلى المدارس من أصل سبعة ملايين طفل بلغوا هذه المرحلة.

كما يشير مفهوم الأزمة في مجال التربية إلى حالة عطالة أو جمود تتال جانباً أو جوانب متعددة في النظام التربوي فتفقده التوازن وتؤدي إلى خلل في مدى قدرته على أداء وظيفته، وضعف في قدرته على تحقيق الغايات الأساسية التي يؤديها. وقد تعود الأزمة إلى أسباب خارجية أو إلى أسباب داخلية أو إلى كليهما في آن واحد. ويمكن للأزمة أن تكون جزئية أو كلية ممتدة عبر أزمان طويلة (درويش، 1988: 54) ويمكن وضع حلول مناسبة سواء من داخل النظام التربوي أو من خارجه أو من كليهما معاً. وتتنوع الأزمة التربوية في السودان وتختلف حسب البيئة المجتمعية منها: الإدارة، أو المناهج، أو الخطة الدراسية. وفي كل الأحوال فإن ما يعترى من تحديات أو معوقات يؤدي إلى شلل عام في مستويات النظام التربوي. وغالباً ما تكون الأزمة التربوية ناشئة عن مجموعة عوامل تاريخية وثقافية واجتماعية ولا سيما التحولات السريعة التي تؤدي إلى خلل في وظيفة النظام وفي سير عمله.

وتتنامى المعوقات اليوم وفقاً للتطور الهائل في اختلاف الوسائل والأساليب المستخدمة في العملية التعليمية، والتي تتمثل في منظومة من الإجراءات التربوية التي تهدف إلى إخراج النظام التربوي من أزمتة الحالية إلى حالة جديدة يحقق التوازن والتكامل الذي يضمن له الاستمرارية في الأداء بصورة منتظمة (نعيم، 1996: 205) وقد يتجه الإصلاح إلى إجراء تغييرات نوعية في جميع جوانب النظام التربوي المراد إصلاحه، كما يمكن للإصلاح أن يتم في جانب من جوانب النظام التربوي. وفي هذا السياق يمكن القول أن مفهوم الإصلاح وإجراءاته مرهونة بمستوى ودرجة الأزمة التي يعاني منها النظام التربوي أو التعليمي. وقد يأتي الإصلاح التربوي في شكل تعديلات جزئية أو كلية حيث تتناول جميع العوامل التي تتعلق بالوضعية التربوية، وبما تنطوي عليه من سياسات وأهداف وعناصر مختلفة (جوفنيل، 1978: 159). أي بمعنى آخر، أن الإصلاح يكون جوهرياً وجذرياً عندما يتم في سياق تحولات اجتماعية شاملة، ويكون جزئياً عندما يتم في إطار السياسات الاجتماعية القائمة. هذا، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الإصلاح التربوي، النوع الذي يركز على أهمية تحقيق التوازن النسبي، والإصلاح الذي يأخذ طابع التغيير التدريجي، وأخيراً الإصلاح الذي يأخذ اتجاه التغيير الجذري.

المدرسة ودورها في الإصلاح التربوي

المدرسة هي بمثابة هيئة اجتماعية تساهم في تحقيق أهداف وقيم المجتمع الذي تعمل فيه، فهي مؤهلة لأن تقود الإصلاح الاجتماعي والثقافي والفكري للإنسان، وتؤثر تأثيراً كبيراً في تنمية المجتمع وتقدمها، لأن إصلاح المجتمع لا يمكن أن يكون

ناجحاً ومثمراً إلا إذا تم معالجة مشاكله؛ وفق المنهجية العلمية. فالمدرسة تسعى لتغيير وتعديل قواعد السلوك الفردي والجماعي، بحيث يؤدي إلى تحسين ورفع نوع المعيشة في المجتمع، وفي هذا يقول تشارلز بيرز: "بأن السلوك الاجتماعي للتلاميذ يمكن أن يتغير إذا قام هدف التعليم نحو تحقيق تنمية رأس المال البشري بنوع من الموضوعية (النقيب، 1997: 13). كما أنها تساعد على تكوين فلسفة صحيحة للحياة، ونظام للقيم يساعد على أن يأخذ كل فرد في المجتمع مكانه المناسب، وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق الاستعانة بالخبرات التعليمية الذين يدركون قيمة بناء النشء في مراحلهم المبكرة. فإذا أردنا أن نصح كل تلك التحديات والتهديدات الطبيعية والبشرية علينا إعادة تنظيم المناهج الدراسية تنظيمياً يكفل للمؤسسات التعليمية والأكاديمية القيام بوظائفهما لمتابعة نمو الفرد وإشباع حاجاته وميوله، ونشر ثقافة الوحدة الوطنية، وبمعنى أدق نشر ثقافة الاتصال والتواصل بين المؤسسات التربوية والطلاب من أجل تنظيم المبادئ والقوانين للوصول إلى توافق منطقي إزاء معرفة الجوانب السيكولوجية لكل طالب. لذا فإن دور المدرسة كقوة اجتماعية تبرز أهميتها في تخريج كوادر قادرة على قيادة المجتمع، والقيام بدور إيجابي في حل مشكلاته، وهذا لا يتم إلا من خلال إدارة مدرسية رشيدة وفاعلة تتبنى منهجاً تربوياً ينمي عقول الطلاب فهماً وقيماً وسلوكاً، ويعرفهم بالخصائص التي يدفعهم نحو الالتزام باللوائح والنظم والقوانين التي تنظم عمل الفرد والجماعة في المحيط الاجتماعي والفكري والثقافي بعيداً عن العادات والتقاليد التي تتعارض مع استشراف المستقبل (مرسي، 1992: 16).

فإذا أردنا تحقيق عملية الإصلاح المؤسسي، فعلى القائمين على إدارة المدرسة والمشرفين على العملية التربوية التعليمية احترام شخصية الطالب، مما يفرز في نفسه الشعور بالقيمة الاجتماعية باعتباره فرداً مشاركاً في بناء وتطور المجتمع بل عنصراً فاعلاً لا يمكن الاستغناء عنه أو إهماله، لأن المدرسة هي التي تعد فيها دوافع وميول الطفل بناءً على برامجها. وهي في هذا تسير على أساس الحرية غير المقيدة التي تنادي بها الفلسفة الطبيعية على أن يتلاءم هذا النمو كلية مع النمو الاجتماعي للطفل من أجل تنمية إحساسه بالانتماء إلى الجماعة، وبأنه عضو مقبول ومحترم في المجتمع. وهذا يستلزم وضع خطة كاملة للمناهج الدراسية قابلة لإعادة النظر على ضوء التقدم التكنولوجي والمعرفي للعملية التعليمية. فالخطة المدرسية تعتمد على عناصر منها وجود قاعة التدريس، والنشاط اللاصفي، والتوجيه والإرشاد، والعلاقة بين المدرسة والمجتمع (سرحان، 1996: 26). وكثيراً ما يسعى الإصلاح التربوي إلى بناء المدرسة ويتجاهل أهمية المؤسسات التربوية الأخرى كالأسرة وجماعات والأقران والمساجد وهي مؤسسات تربوية لا تقل أهمية عن المدرسة في بناء الشخصية وبناء الإنسان. ومع ذلك لا نجد في الإصلاحات التربوية ما يشير إلى الاهتمام بالصلة الحقيقية بين المدرسة والأسرة والمؤسسات الدينية، ومؤسسات التربية الفنية والبدنية، علماً بأن بناء الاتجاهات الفكرية والثقافية دليل على النهضة الحضارية. فالعلم والتعلم هما صنوان كشف الأسرار الكونية الطبيعية منها والبشرية التي ترسم فيها صور الحياة المختلفة، وذلك لأن العلم يعلم الإنسان جميع ما اكتشفه البشر أي جميع المعلومات التي يمتلكها البشرية، وهو الذي يمكّن الإنسان من الاطلاع على وقائع الأزمنة السابقة، وربطها بأسرار المستقبل.

المنهج ودوره في عملية الإصلاح التربوي

تقوم المدرسة بمهام تربية الأطفال وتعليمهم والاستمرار في ذلك حتى المراحل العليا، وتخضع لنظم وقوانين ولوائح وتقنيات محددة تعرف بالمنهج التدريسي الذي يعني لغوياً الطريق لبناء جيل يحمل هموم المستقبل المشرف... كما يعني اصطلاحاً مجموعة الخبرات الذي يتصل اتصالاً وثيقاً بالأهداف التربوية؛ لذلك من باب الضرورة أن يستوعب المنهج حاجات ورغبات وطموحات المتعلم وثقافة المجتمع، وأن يكون محوره تنمية الإنسان من جميع النواحي الذهنية والإبداعية والفكرية والعملية. وهنا يجب أن يكون دور المعنيين والمختصين بشؤون التربية والتعليم يحمل العديد من الآراء والمقترحات التي تخدم

المجتمع (شوق، 1992: 106). وعلى ضوء معايير التطور العلمي الحديث يجب أن يساهم المنهج كل من له علاقة بالطالب باعتبار هـ الهدف المقصود والمرجو من أن يكون منتجاً صالحاً لبناء الأمة. وهؤلاء هم المعلمون والمدرسون والتلاميذ أنفسهم والآباء والمواطنون العاديون والخبراء المختصون والمشرفون التربويون، غير أننا لا يمكننا اعتبار أي منهج تم وضعه والاتفاق عليه بأنه منهج نهائي، لأننا نعتقد بأن المنهج يجب أن يكون عرضة للتقويم طالما أننا نعيش في عالم متحول وسريع التطور، يفرز مواقف وقيماً ومعلومات متجددة دوماً، لكن على شرط أن تتضمن عملية التقويم تقدير التغييرات السلوكية الفردية والجماعية، والبحث في العلاقة بين هذه التغييرات السلوكية وبين العوامل المؤثرة فيها من خلال نظرتها للفرد وكفايته، والجماعة وعلاقتها الديناميكية، والبيئة وظروفها المؤثرة في الفرد والجماعة، على أن تقوم عملية التقويم كذلك على الأسس العلمية التي تعتمد التجريب والبحث المعمل والميداني لقياس مدى ما يحققه البرنامج التربوي من أهداف ومدى مساعدته في نمو الفرد والجماعة، وكشف المعوقات والتعرف على الإشكاليات التي قد يكون لها دور في إعاقة تطبيق المنهج بصورة صحيحة والعمل على تطوير المنهج تبعاً لتطور أهداف التربية بحيث لا تبقى هذه المناهج متخلفة عن ذلك التطور (الخليفة، 2005: 276)، وهذا لا يتم إلا إذا أعدنا الكوادر المؤهلة من الهيئات العلمية والتربوية والإدارية لدراسة منهج كل مادة من المواد الدراسية، دراسة متكاملة، وذلك بمتابعة منهاج المادة الواحدة من خلال السنوات المتتالية، ومعرفة مدى الترابط والوحدة بينها، مؤكداً على تقديم هذه المواد وفق طرائق التعليم الحديثة التي تتلاءم مع الحاجة إلى تعليم الطلاب والتي تزداد بشكل كمي، وتستدعي تطوير وسائل فعالة لكي تضمن تعليمها وتغيير سلوكها وبحيث يواكب التطور الحضاري للمجتمع.

تأثير الإصلاح التربوي والتعليمي على الطالب

إن التعامل مع إصلاح التعليم التربوي ضرورة واقعية؛ وله تأثير عميق على الطالب خاصة مع تباين البيئات والمسافات بين المدرسة والمنزل، حيث يقضي الطلاب المزيد من الفترة الزمنية في المدرسة دون تحقيق الأهداف من وجودهم بالإضافة إلى كثرة المواد الدراسية التي تؤثر سلباً على مستوى الأطفال في فترتهم العمرية المبكرة، وما يترتب ذلك من تعدد الامتحانات. بناءً على تلك المعوقات يقضي الطلاب فترات طويلة في الدراسة مما يساعد في تسربهم أو ترك الدراسة نتيجة للكوارث التي تحدث بين الفينة والأخرى (كوفيد 19)، وبالتالي يلجأ الإدارات التعليمية على خفض المدة الزمنية المخصصة للأنشطة التعليمية من مرحلة إلى أخرى على حساب الأنشطة غير التعليمية، وهذا ما يقلل من تطوير القدرة العقلية للطالب (السامرائي، 2000: 178). ورغم أن صياغة المناهج الدراسية تركز على أسس ومعايير يمكن أن تساهم في جودة العملية التعليمية، إلا أن الإطار العام على قيادة تطوير المناهج لا تتم بتلك الأسس العالمية، حيث يتم وضع المناهج دون مراعاة للبيئة المجتمعية، وبالتالي تقل حافز جودة التغيير على كافة المستويات. كذلك لا تزال التخصصات التقليدية تشكل الأساس لما يدرسه الطلاب في المدرسة، ولم يتم إدخال مواد دراسية جديدة تساعد في حل المشكلات الآتية والمستقبلية، أو يتوقع من الطلاب زيادة مهاراتهم المعرفية، لأن التقنيات الحديثة تساعد الطلاب على تمكين مهاراتهم العملية، خاصة المهارات التي تتعلق بمعالجة البيانات عن طريق الممارسة أو المحاكاة، خاصة بعد توفر تكنولوجيا التعليم (الشريف أحمد، 2004: 78). كذلك يعد موضوع المساءلة من المواضيع السائدة في عمليات ومفهوم إصلاح التعليم التربوي، وهنا يظهر الاهتمام الواضح والمتزايد من خلال الاختبارات التي تعقد نهاية السنة الدراسية والنتائج التي هي عبارة عن مقياس ومعياري لمعرفة مستوى الطالب في كل مادة. لذا فإن تقييم الحافظة هو من الطرق المنتشرة والشائعة الاستخدام من أجل توثيق تقدم الطلاب في تلبية المعايير على مستوى الفصل الدراسي، حيث يقوم الطلاب على تضمين مجموعة من العينات التمثيلية لأحسن وأجود مهام في محفظتهم. ويكون هذا النوع من التقييم

بشكل فعال في حال كانت توقعات المعلم لعمل الطلاب عالية، ويكون لدى الطلاب فهم واضح للأعمال والمهام الجيدة، حيث يستعمل المعلم حقائب الأوراق بجانب الاختبارات القصيرة من أجل القيام على تقييم أداء الطلاب.

أيضاً التدريس الفعال يشكل أهم محور التأثير في إصلاح التعليم التربوي، حيث ينمو هذه العملية ويتطور يومياً مع تطور تكنولوجيا التعليم مدعوماً بكفاءة المعلمين ومراقبة وأولياء الأمور لأبنائهم أثناء فترتهم الدراسية، ولتأكيد تلك الخاصة يجب تعيين ذوي الشهادات والكفاءة العالية من المعلمين؛ وإعادة تأهيلهم وتدريبهم على أسس معيارية تتسم بالحدثاء، مثل هذا التدريب يتم من أجل دعم المعلمين من أجل التخطيط والتعلم معاً؛ وهو أمر بالغ الأهمية (الخليفة، 2005: 296). حيث يواجه المعلمون اليوم تحدياً مستمراً لا يدركها إلا ذوي الاختصاص، منها عدم القدرة في تصميم العمليات التدريسية وفقاً لاحتياجات الطلاب المتنوعة مع الحفاظ على معايير عالية الجودة للجميع، وهنا يستمر الجدل حول ما إذا كانت الفصول المجمعة غير المتجانسة أو المتجانسة تؤدي إلى زيادة تعلم الطلاب، ولكلا النوعين من التقييم له فوائد ومنافع للطلاب في الفصول الدراسية.

كذلك يدعو إصلاح التعليم إلى إعادة هيكلة وبناء نظام التعليم التربوي في السودان، ويتمثل ذلك في القيام ببناء وتصميم هياكل حديثة ومعاصرة للمؤسسات التعليمية، وأن يوضع توقعات جديدة لأداء وأدوار كل من الطلاب والمعلمين التربويين وأولياء الأمور في كل المسائل التي تتعلق بجودة التعليم مثل وضع تشريعات ونظم وقوانين يساعد في إصلاح التعليم التربوي من خلال التمويل المباشر، ووضع خطط وهياكل إدارية من أجل متابعة التنفيذ والتقييم، أيضاً لابد أن يكون الهيكل ذات تأثير إيجابي على تعلم الطلاب كمواطنين فاعلين ويشجع أولياء الأمور ببذل كل مجهوداتهم من أجل ضمان نجاح العملية التعليمية، وأن يبدأ الوعد بمجابهة معوقات التعليم، والتأكيد بأن طلب العلم فريضة حق واجب لجميع الطلاب (المناعي، 1996: 128). وعلى طالب العلم أن يدرك أن عليه آداباً جمّة يجب أن يلتزم بها حتى يستطيع أن يحقق أهداف الإصلاح التربوي والتعليمي والتي يمكن أن نجمل في الآتي:

- الإخلاص: وهو أن يكون الطالب مخلصاً في الحصول على المعرفة حتى يستطيع أن يحفظ للأمة قوام حياتها دون نقصان، وأن يعلم الناس الطريقة المثالية في التعامل بينهم على أساس الكرامة الأدبية.
- أن يتسم بمكارم الأخلاق: أي أن يتصف الطالب بالصفات الحميدة، والقيم النبيلة، إذ أن طالب العلم يطلب العلم ليكون سعيداً في الدنيا والآخرة، أما الأخلاق الذميمة والشيم الرذيلة يبعد الإنسان عن سعادة الدارين .
- التواضع: وقد جاء في الأثر: "من تواضع لله رفعه" فالمتواضع مرفوع القدر والمكان عند كل الخلق، فعلى طالب العلم أن يتجنب الكذب والخيانة والحقد والحسد والرياء وبطر الحق وجوده وإنكاره. ومن تواضعه أن يأخذ العلم شيئاً فشيئاً.
- أن يطلب من العلم أوجبه وأحسنه، وأقربه طريقاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة، ولذلك قيل إن من أنبل طلاب العلم من يكتبونه أحسنه ويحفظونه ويحدثونه.
- عدم مجادلة العلماء: أن يأخذ بوصية نعمان لابنه حيث قال: "لا تجادل العلماء فتهمون عليهم ويرفضوك، ولا تجادل السفهاء، فيجدوا عليك ويشتموك، ولكن أصبر نفسك لمن هو فوقك في العلم، ولمن هو دونك، فإنما يلحق بالعلماء من صبر لهم ولزمهم واقتبس من علمهم في رفق.

حتمية الإصلاح والتغيير

يشهد العالم اليوم، تسارع كبير نحو التطور الفكري والثقافي، لتحقيق مستوى معيشي أفضل، فإذا أردنا أن نخطو نحو مجتمع المستقبل بكل عزم وثبات علينا أن نعمل بكل جد وإصرار شديدين للانتقال من مرحلة التخلف والتبعية إلى مرحلة الوحدة الوطنية. وحتى تكون لنا شخصيتنا الاعتبارية المتميزة، والمحددة زمانياً ومكانياً، علينا التأكيد على أهمية الإصلاح والتغيير، وفق الاعتبارات التالية:

أولاً: الاهتمام بالقوى الذاتية: يمتلك كل الأمة تراث وموارد اقتصادية وبشرية هائلة؛ وإمكانات مادية ضخمة، يمكنها أن توفر كل أسباب المدنية الحديثة، وبناء مجتمع عصري.

ثانياً: السرعة في تغيير الحقائق العلمية: يوجد على هذه البسيطة من يعيش في زمن الماضي، وهناك من يعيش حياة متقدمة وهناك من يحاول الوصول إلى التقدم ليعيش حالة المستقبل المشرف وهؤلاء يمتازون بقدراتهم الابتكارية التي تعتمد على الحداثة، وعليه فإن قدرة الأمة يجب أن تكون أحد عناصر أو مكونات تفكيرها ودراساتها.

ويرى الباحث أن التربية هي الوسيلة الأساسية لتحقيق التطور ونماء الأمة؛ وأداة من أدوات التنمية المستدامة التي تسعى لبناء مجتمع يحمل في طياته مستقبل الأمة. وعلى ذات السياق، رغم الإنجازات السابقة الكمية والنوعية التي حققتها وزارات التربية والتعليم خلال العقود الماضية، لاتزال هناك معضلات ومشكلات تربوية تواجه كل أركان الذين ينفذون الهيكلية التعليمية ومتابعتها، ومن أهم هذه التحديات ما يلي:

1. معظم السياسات التربوية غير واضحة المعالم والأهداف في كل المراحل التعليمية
2. تركز العملية التربوية والتعليمية على الجانب المعرفي وحفظ المعلومات وتلقين الطالب قوالب صورية من الأفعال والأقوال، دون التفكير في تنمية شخصية الطالب من جميع النواحي المعرفية والاجتماعية والنفسية والثقافية والجسمية والإنسانية العالمية، وقد يتخرج الطالب من المدرسة أو الجامعة ولا يعرف حقيقة مجتمعه والعالم من حوله، فيخرج الطالب ويحمل مهارات من المعارف والعلوم، ولكن تفاعله وترابطه وتأثيره في شخصيته الفردية؛ وفي مجتمعه الواسع تكاد لا تظهر بشكل إيجابي، وأحياناً يتخرج الطالب بنظرة مثالية رومانسية فيجد الواقع حقيقة لا يتناسب مع مهاراته المعرفية والإدراكية فيرتد متطرفاً في اليمين أو اليسار، أو متسولاً لا يستطيع أن يتخذ قراراً مناسباً نحو تطوير ذاته أو تنمية إبداعاته وابتكاراته؛ فيضيع بين دوائر اليأس والإحباط، وهنا يفقد القيم والسلوك ويكون عبداً لنوازعه العاطفية فيتجه نحو ارتكاب الجريمة والانحراف أو الارتواء في أحضان الآخرين مهما كانوا أصدقاء أو أعداء للمجتمع(عبد الدائم، 1973: 22)
3. ضعف توزيع الخدمات التعليمية وتركزها في مناطق الندرة السكانية وتقلصها في المناطق المكتظة.
4. افتقار التخطيط إلى الدراسات والبحوث المستقبلية حيث لا تقوم إدارة البحوث العربية بأداء وظيفته الأساسية وهي البحث والاستقصاء في الواقع التربوي.
5. ضعف مستوى خريجي النظام التعليمي بصورة عامة ولا سيما في مجال الرياضيات واللغة العربية، وهو ضعف يعود، بالدرجة الأولى، إلى ضعف المناهج والمستوى التعليمي وطرق التدريس في مختلف المراحل التعليمية.
6. جمود المناهج وأساليب التدريس وضعف بنية العلاقات التفاعلية بين أطراف العملية التربوية.
7. تدني مستوى الكتاب المدرسي ونقص التجهيزات المدرسية ونقص المكتبات.
8. إن ازدياد عدد الخريجين من مختلف المؤسسات التعليمية أدى إلى ظهور معدلات عالية من البطالة والبطالة المقنعة بين الشباب. فرغم الجهود المضنية التي بذلتها صانعي السياسات التربوية والاجتماعية فإن العلاقة بين

المدرسة وسوق العمل لم تُحل بعد في أذهان ساسة ومخططي التربية والاقتصاد، وقد ازدادت هذه المشكلة تعقيداً اليوم نتيجة إلى النمو السكاني الكبير. لذلك فإننا إذا نظرنا إلى تغير طبيعة التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وببطء النمو الاقتصادي الحقيقي، وضعف الموارد المالية لمعظم الأسر، نجد أن هذه المشاكل تحد من تقدم نمو رأس المال البشري. عليه، رغم ما قدمته السياسات التربوية في السودان من الإنجازات في هذا المضمار، إلا أنها لاتزال هناك عقبات لم تعالجها بفعالية، وتحتاج إلى دراسات وتخطيط وعمل متواصل، ومن أهمها ما يلي:

- عدم توافق زيادة نسبة السكان مقارنة بتوفر المؤسسات التربوية. أي هنالك عدد من الطلاب خارج نظام التعليم الرسمي.
- نقشي ظاهرة التسرب والهروب من مواصلة الدراسة نتيجة لفقدان الأمن والاستقرار، هذا بالإضافة إلى ظهور ما يسمى بالعنف الأسرى في مختلف مراحل التعليم.
- بُعد المسافات بين السكن والمؤسسات التعليمية.
- معظم الطلاب يلجئون إلى الدروس الخصوصية، فهذه الظاهرة الجديدة أدت إلى تجفيف المدارس الحكومية، كما أعطى إشارات سلبية للمربين بأن المدارس الخاصة أفضل من الحكومية، وكذا في الكليات والجامعات.
- عدم وجود تناسب واضحة بين ازدياد نسبة المقيدون في مدارس أو معاهد خاصة إلى جملة المقيدون في مدارس ومعاهد عامة.
- هنالك مشكلة في نسبة المقيدون في التعليم الفني والمهني إلى جملة المقيدون في مؤسسات التعليم الأكاديمي العام، وخاصة التعليم الثانوي العالي.
- *هنالك فارق كبير بين نسبة المقيدون في كليات علمية وتقنية مقابل المقيدون في كليات العلوم الإنسانية والآداب واللغات والملاحظ أن حوالي ثلثي القيد 60% هم في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مقابل 30% أو أقل مسجلون في تخصصات علمية وتقنية دقيقة، فالسؤال كيف يمكن المحافظة على التوازن بين هذا الأعداد.
- ليس للسياسات التربوية العامة في السودان مؤشرات أو مقاييس دقيقة لمعرفة وتحديد مدى تقدير سوق العمل والمحافظة على الوحدة الوطنية والعيش المشترك.
- غياب الرؤية حول مدى التطور الذي يحصل في النظام التربوي في السودان؟ وبأي مقاييس يمكن قياس التطور النوعي ومدى ارتباطه برغبات الطالب؛ وحاجة المجتمع علماً بأننا نعيش في عصر يتسم بالتطور السريع والتعقيد الاجتماعي والتقني.
- ليس هنالك خطط واستراتيجيات واضحة لمعرفة مدى تطور مدخلات ومخرجات النظام التعليمي السوداني، ومدى إسهامها في مواكبة وحداثة عصرية.
- عدم ارتباط المنهج بالبيئة التدريسية، أي عدم ترابط المنهج مع نمو الطلاب.
- غياب الصلة العميقة بين مناهج المدرسة، وبين التجربة الحياتية للأطفال والناشئة، فالمدرسة كما يقال تشغل نفسها اليوم أكثر مما يجب في تعليم الصيادين مهارات السير على الأقدام فقط(وظيفة، بدون تاريخ:34).
- ينطلق العمل المدرسي من مبدأ حشو الذاكرة والاستظهار، دون مراعاة لمبدأ التغذية الراجعة، والعمل على بناء الفكر الناقد والفاعل عند الطلاب.

- تعاني العلاقات المدرسية من إكراه العلاقات البيروقراطية وانحسار التفاعل التربوي بين المعلمين والتلاميذ والطلاب والإدارة، كما تعاني من غياب عنصر المبادرة ومبدأ المسؤولية في العمل التربوي.
- لم تستطع المدرسة احتواء معطيات التطور التكنولوجي المتدفق، وما زالت هذه المعطيات بعيدة عن متناول حركتها ونشاطها.

وإلى جانب المرحلة السابقة للنظام التربوي السوداني وما عكسته من إيجابيات وسلبات فإن إستراتيجية التربية السودانية عليها أن تجد حلول للمشاكل والتحديات المذكورة، وعليها أيضاً أن يتم صياغة إستراتيجية واضحة لبناء مجتمع المستقبل، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عبر معالجة ما تبقى من تحديات ومشاكل ومواكبة التطور البرامجي. فالثورات العلمية في جوهرها ثورات عقلية معرفية تريد من قوة الإنسان، أما الثورات التعليمية فهي عملية تحويل للقوة من وجود محايد إلى وجود منحاز لتحقيق ميزان التوازن الأفقي والرأسي على ضوء ترسيخ بناء العلاقات الاجتماعية (أبو الوفا، 2007: 65). لذا فالثورات التعليمية توفر للثورات العلمية المناخ الملائم لقبولها اجتماعياً وثقافياً، وتعطي ما يسمى بقوة الإقناع والتأثير، والذي يرتبط بمدى توافر فرص التعليم الجيد وانتشاره في المجتمع، والعدالة في توزيع تلك الفرص على كافة المستويات المجتمعية المختلفة، وهذا يعني رفع نصيب الفرد من قوة المعرفة إلى قوة الإبداع والابتكار.

المعلم ودوره في الإصلاح التربوي والتعليمي

يرى البروفيسور عباس محبوب (2009م) أن تدني مستوى المعلمين في السودان ليس بسبب أوضاعهم الاقتصادية فحسب؛ بل لأمر أهم من ذلك وهو ضعف الإعداد العلمي والتربوي في مؤسسات إعداد المعلمين حيث الخلل في إعداد المعلم وعدم مواكبة هذه المؤسسات للتقدم التكنولوجي المتسارع في مجال العلوم والوسائل التعليمية، هذا بالإضافة إلى الاتجاهات السلبية التي برزت في العالم العربي والإسلامي نحو مهنة التعليم من حيث العائد المادي والمكانة الاجتماعية والدرجة الوظيفية للمعلم وفقدان معظم المعلمين لمهارات التدريس وأساليبه وأساسيات المعرفة والثقافة. ظاهرة الدروس الخصوصية التي تزيد مشكلات الأسر وتهدد كيان المجتمع حيث يكون التعليم للقادرين مادياً وضياح ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص وإضعاف وظيفة المدرسة الرسمية وتهميشها زيادة على تدني مستوى العملية التعليمية في المدارس الحكومية. الإدارة التعليمية والمدرسية تشكلان عاملاً مهماً في أزمة النظام التعليمي حيث التناقض بين السياسات والأهداف من جانب وتجاهل التخطيط العلمي السليم وآلياته وتقنياته إلى جانب ضعف الإدارة المدرسية الروتينية والتي تعاني من مشكلات تختلف من مكان لآخر وتتعاكس في النهاية على العملية التعليمية سلباً لأنها تمثل القيادة التربوية الواعية المدربة الحازمة القوية. وللمعلم دور كبير في الإصلاح التربوي والتعليمي على مستويات الحياة العلمية والعملية، ومن أهم واجباته، منها:

- أن يكون مطلعاً على سياسة التعليم وأهدافه، وأن يؤدي رسالته وفق الأنظمة المعمول بها.
- الانتماء إلى مهنة التعليم وتقديرها والإلمام بالطرق العلمية التي تعينه على أدائها، وألا يعتبر التدريس مجرد مهنة يكسب منها العيش فقط.
- الاستزادة من المعرفة ومتابعة كل جديد ومفيد، وتطوير إمكاناته المعرفية والتربوية.
- الأمانة في العلم وعدم كتمانها ونقل ما تعلمه إلى المتعلمين.
- معرفة متطلبات التدريس: على المعلم أن يحل محتوى المنهج من بداية العام الدراسي ليحدد على أساسه طرائق تدريسه حتى تتناسب مع أنماط تعلم طلابه.
- المشاركة في الدورات التدريبية وإجراء الدراسات التربوية والبحوث الإجرائية.

- أما واجبات المعلم نحو مدرسته فهي كثيرة منها: ضرورة الالتزام بواجبه الوظيفي واحترام القوانين واللوائح والأنظمة. وتنفيذ السياسات التعليمية والوصفية للمناهج والاختبارات حسب الأنظمة والتعليمات المعمول بها. هذا بالإضافة إلى التعاون مع المجتمع المدرسي على اعتباره بأنه القدوة الحسنة للمجتمع. كذلك المساهمة في الأنشطة المدرسية المختلفة. أيضاً المساهمة في حل المشكلات التي تعترض سير العملية التعليمية والإدارية بالمدرسة، وتوظيف خبراته نحو تطوير المؤسسة التعليمية وذلك باستخدام الوسائط الحديثة (التعليم الرقمي). كذلك على المعلم أن يكون مربياً ومرشداً وقائداً نحو طلابه من خلال غرس القيم والاتجاهات السليمة لدى طلابه، وتقييم تصرفاتهم وسلوكهم وانتمائهم. كذلك توجيه الطلاب وإرشادهم وتقديم النصح لهم باستمرار، وشجيعهم ومكافأتهم مع مراعاة الفروق الفردية، والوعي بطبيعة المتعلمين وخصائصهم النمائية المختلفة. أيضاً المساواة في التعامل معهم الطلاب. وتربيتهم على الإخلاص في القول والعمل؛ وهذا ما يجعل الطلبة يقدرون معلمهم، ويتقنون في ما يقوله، ويكونون أذناً صاغية وقلوباً متفتحة، وينقادون له طائعين مختارين لشعورهم بأنه أب ومرب لهم فلا يظهر منهم ما يخل بأداب السلوك. لذلك فإن إشاعة روح المحبة والمودة والألفة والوئام بينه وبينهم من شأنه إزالة التوتر والخوف العصبي والانقباض العقلي، ويشيع في الصف الشعور الفياض بالسعادة الغامرة؛ لأن حب المعلم يستدعي بالضرورة حب المادة التي يعلمها، والمحبة أساس النجاح والتوفيق في أي عمل. أيضاً من واجبات المعلم نحو المجتمع
- القيام بدور القائد الواعي الذي يستطيع توجيه القيم والمثل والأفكار نحو بناء المجتمع.
- معرفة قضايا المجتمع والمتغيرات والتحديات التي يمر بها، والتفاعل والتواصل الإيجابي على اعتبار أن رسالته تتكامل مع رسالة الأسرة في التربية الرشيدة.

إستراتيجية التربية في السودان

اصلاح التعليم

يطلق إصلاح التعليم على العملية التعليمية ذات الهدف المقصود منه تحسين جودة التعليم بناءً على التحديثات التي تحدث بشكل نظري من خلال عوائد اجتماعية ضخمة في الصحة، والثروة، والرفاهية (عبد الموجود، 1992: 30). أما من الناحية التاريخية، قد أخذت الإصلاحات أشكالاً مختلفة لأن دوافع الإصلاحيين تختلف من مرحلة إلى أخرى بناءً على اختلاف الموروثات الثقافية والبيئية. ومن بين الدوافع المعلنة تقليل التكلفة على الطلاب، وعلى المجتمع. ومنذ العصور القديمة وحتى بدايات القرن الحال، كان هناك هدف شامل ألا وهو تقليل نفقات التعليم في كل المراحل الدراسية. وما يعيب هذه الفلسفة كان يتم تنفيذ التعليم من خلال معلم واحد حاصل على درجة عالية من التعليم؛ ويعمل بدوام كامل (أفانزيني، 1981: 39). ومن الناحية التاريخية، لم يكن ذلك متاحاً إلا لطبقة النبلاء والأشراف والأغنياء. ويقصد بإصلاح التعليم تغيير في مفهوم التعليم والتعلم من حيث أنها ممارسة بين عدة جهات تكمل بعضها البعض من خلال التركيز على المدخلات والمخرجات. فالغرض من الإصلاحات التعليمية هو تغيير الهياكل الأكاديمية بهدف رفع جودة التعليم، أي فحص الرؤية والرسالة والأهداف فحصاً دقيقاً للوصول إلى نتائج يحقق أهداف المستقبل. وقد حاول المصلحون إصلاح التعليم من خلال معالجة أوجه عدم المساواة في توزيع المؤسسات الأكاديمية في أنحاء القطر إلا هنالك عدة تعقيدات صاحبت هذه الفكرة منها: إزدياد نسبة الفقر في كثير من الأسر، هنالك عدم توازن بين نسبة الذكور على الإناث كذلك اختلاف الدخل الفردي.

وهناك من يرى أن إصلاح التعليم هي محاولة تطوير المناهج من خلال التركيز على الأسئلة التي تبدأ بـ "لماذا" و"كيف"، والتي يمكن أن تضم الإجابات المجردة والاستقرائية لهذه الأسئلة، بشكل نظري، وتضم في طياتها مجموعة كبيرة من الحقائق تساهم في حل جزء من معوقات العملية التعليمية. وقد اتخذ هذا المسار بعض المعلمين الفائقين، مثل أموس برونسون ألكوت (وظفة، 1993: 33). وفي بدايات العصر الحديث تم إصلاح المدارس من أجل تدريس المواد المفيدة من الناحية التجارية (سوق العمل)، مثل العلوم والعلوم التطبيقية واللغات الحديثة والرياضيات، بدلاً من المواد التقليدية. وقد ركز العديد من الإصلاحيين على إصلاح المجتمع من خلال إصلاح التعليم عبر وضع المزيد من المبادئ العلمية أو الإنسانية أو النفعية أو الديمقراطية. ويعد جون ديوي وأنتون ماكارينكو من الذين الإصلاحيين البارزين. وقد كان الدافع الأساسي هو الاهتمام بدور الحضارة التي هي بمثابة الرعاية الأولية لبناء قيم الوحدة الوطنية من خلال تعزيز هوية الأمة وتعليم اللغات القومية (الشيبان، 1975: 33). وقد أخذ الإصلاح العديد من الأشكال والاتجاهات في السودان من خلال دراسة الهوية والتاريخ للفترات القديمة والوسيطه والمعاصرة وفي كل هذه المراحل مرت السياسة التربوية والتعليمية في السودان بعدة معوقات منها:

معوقات تتعلق بالمعلم

- افتقار الكثير من المعلمين إلى الكفايات التعليمية اللازمة للتعليم، لذلك ينبغي عقد ورش العمل الخاصة بذلك.
- معاناة كثير من المعلمين من كثرة عدد حصصهم الأسبوعية وكثرة أعداد الطلاب في الغرفة الصفية الواحدة، وهذا يلقي على كواهل المعلمين أعباء وجهداً إضافياً.
- الخوف والقلق من كل ما هو جديد، وقلة الحوافز والدافعية للتغير. الخوف من نقد المتعلمين والمسؤولين لكسر المألوف في التعليم.
- عدم التزام المعلم بحضور الدورات والبرامج المعدة. عدم تقبل المعلم لوظيفته التعليمية. عدم توفر المعلمين الأكفاء المؤهلين للمهنة.
- الجهل بطرق التقييم المعاصرة، وعدم الالتزام بتكنولوجيا التعليم.
- ضعف تعزيز جانب الحوار مع الطلاب، والاعتماد على طريقة التلقين في التدريس، فالمعلم هو صاحب الكلمة والقرار دون إشراك الطلاب، فهم متلقين خاملين فقط.
- عدم الالتزام بالخطه الدراسية، وعدم اعطاء المادة حقها من الساعات التدريسية.
- استخدام اساليب أو اعداد اختبارات لا تتناسب مع الطلبة.
- عدم اهتمام الادارة بالمعلمين أو ترقيتهم ومكافئتهم، وهذا يؤثر سلباً على أدائهم.
- الجهل بالكفايات التعليمية وغياب المعلمين الأكفاء، ونقشي ظاهرة التمييز بين الطلاب.

عوائق العملية التدريسية

- مشكلة في نطق الحروف والكلمات.
- صعوبة في المعرفة بمخارج الحروف.
- التداخل بين العامية والفصحى في العملية التعليمية.
- صعوبة في فهم المهارات المعرفية والعملية.
- صعوبة في الامساك بالقلم أو الطباشير أو المقص.
- صعوبة في التعامل مع التعليم الرقمي.

معوقات تتعلق بالطالب

- عدم إقبال الطلاب على التعليم.
- زيادة عدد الطلاب وازدحامهم داخل الغرفة الصفية.
- ضعف التحصيل العلمي للطلاب.
- شعور بعض الطلاب بالإحباط النفسي.
- عدم مراعاة الفروق الفردية في التعليم، فهناك الطالب الضعيف والطالب الجيد.
- كثرة أعداد الطلاب في المدرسة الواحدة.
- عدم وجود دافعية للتعليم عند الطالب.
- قلة التشجيع، ويكون هناك تأثير سلبي لتباين درجات الذكاء بين الطلاب.
- شعور الطلبة بالملل واللامبالاة بسبب قيام الكثير من المعلمين باستخدام أسلوب التلقين والحفظ فقط دون مراعاة للمهارات والقدرات الذهنية والبنائية الأخرى.

معوقات تتعلق بالمنهج الدراسي

تتمثل في ضعف المناهج وانعدام التخطيط والتنفيذ والمتابعة، هذا بالإضافة على معلومات غير مناسبة للمراحل السنية للطلاب، وغير قادرة على توسيع مدارك الطلبة وإبداعاتهم، وقياس حصيلتهم المعرفية والثقافية، وضعف توظيف تلك المقدرات في كافة جوانب حياتهم المختلفة، خاصة عندما ينتقلون من الميدان العملي إلى الميدان التطبيقي ومن أهم المعوقات التي تتعلق بالمنهج، هي:

- عدم الربط بين المقررات الدراسية والواقع المعيش.
- عدم الملائمة بين المقررات الدراسية وسوق العمل.
- عجز المنهج الدراسي عن مواكبة التغيرات التي تطرأ على الحياة العامة.
- عدم مراعاة الفروق الفردية لدى الطلاب السن العمرية المبكرة.
- عدم تلبية المنهج لمقومات الوحدة الوطنية، وأخلاقيات ممارسة المهنة.
- افتقار المنهج للجانب التطبيقي أو الميداني.
- عدم تضمين الوسائل والأساليب الحديثة في المنهج الدراسي.

معوقات تتعلق بالبيئة المدرسية

يقصد بالعوامل البيئية، الظروف الخاصة بالوسط الذي ينمو فيه الطالب، مثل الأسرة وظروفها، ومن معوقاتنا، التفكك الأسري، أو السيطرة لأحد الوالدين، والتنازع بينهما، تدهور المستوى الاجتماعي-الاقتصادي، وانخفاض المستوى الثقافي للوالدين. ومن ثم الوسط التعليمي والذي يمثل المعلم، ومن معوقات عدم كفاءة المعلم، وسوء التوجيه، وصعوبة المادة، وعدم ملائمة المنهج والمقررات لقدرة المتعلمين، وعدم كفاية الوسائل التعليمية وسوء استعمالها، واستخدام طرائق تدريس غير ملائمة، وقد تكون المعوقات شخصية كقلة التركيز، وعدم وجود الدافعية في تلقي العلوم والمعارف (مرسي، 1996: 76). فالمتخصص لهذه العيوب يدرك -لا محالة- أنها تؤثر في التحصيل العلمي للمتعلم والمعلم. لذا ينبغي التكفل بهذه الفئة من المتعلمين، والعمل على حل مشاكلهم الفردية، والنفسية منها والاجتماعية، هذا بالإضافة إلى إثارة حوافز التعلم وأشعارهم بالأمن والطمأنينة. ويكون العلاج البيئي من خلال تهيئة الوسط التعليمي بالمعلم المؤهل، والذي يعرف مسؤولياته نحو كل من: نفسه، والمتعلمين، والمادة

التعليمية. ويلي المعلم في الأهمية وسائل التعليم والمناهج، والمادة التعليمية. كما وينبغي أن تمر المادة التعليمية بخطوات حتى تصل جاهزة إلى المتعلم والتي تتمثل في اختيار المادة التعليمية والتدرج في تعليمها، وطريقة عرض المادة التعليمية (عبد الدايم، 1973: 123). ومن أهم المعوقات قدوم المعلمين من بيئات مختلفة تتصف بعدم الاستقرار، من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك السياسية، حيث ينعدم التعليم في المناطق التي تعاني من الحروب والكوارث الطبيعية، ومن الفقر، والاستبداد، والظلم، والجوع وغيرها. ويرى كثير من الخبراء التربويين أن من أهم المعوقات البيئية، هي:

- العجز المالي للمدارس، وقلة تمويلها ودعمها المادي، وسوء استغلاله إن وجد.
- قلة الصيانة والترميم اللازم للمباني المدرسية.
- سوء التصميم الهندسي لبعض المدارس لاسيما القديمة، وعدم جاهزيتها، فبعضها لا تعتبر مكاناً مناسباً للتعليم.
- عدم توفر متطلبات الأنشطة اللاصفية كالمسرح والميادين الرياضية والسباحة.
- خلو المدارس من وسائل الترفيه والتسلية للطلاب، وعدم التنوع في الوسائل التعليمية التي تشوق الطالب؛ وتلفت انتباهه، وهذا ما يجعل الطالب أكثر حماساً وقابلية في التركيز والفهم، لمشاركة كل الحواس في العملية التعليمية والتدريسية، كما يساعد المعلم على تحضير مادته بأقل التكاليف.

معوقات مجتمعية

تتمثل المعوقات المجتمعية في نظرة المجتمع للتعليم بأنه ليس من المطلوبات الأساسية، حيث تؤثر الموروثات الثقافية والاجتماعية والعادات والتقاليد بشكل خاص في تقدم المجتمع كما ترفض بعض المجتمعات تعليم الإناث، وتفضل الانخراط في المجالات المهنية للذكور فقط لأنهم يُجنون المال بشكل أكبر.

معوقات تربوية

تتعدد المعوقات التربوية وتختلف من بيئة إلى أخرى؛ وفق تطور المجتمع، وتتمثل في ضعف العلاقة بين المؤسسات التربوية وأولياء الأمور، أي أنه لا يوجد تكامل في العملية التعليمية لتحقيق أهدافها من كل الجوانب، وخاصة في المراحل التعليمية الأولى، حيث يعد التدخل الإيجابي لأولياء الأمور من الركائز الأساسية التي تضمن نجاح العملية التربوية والتعليمية، وكما تساعد في تحقيق الأهداف المنشودة، والتي تساعد في جودة العملية التربوية برمتها.

معوقات فسيولوجية

تعتبر المعوقات الفسيولوجية من أهم التحديات التي تواجه الطلاب في مراحلهم الدراسية وتتمثل في ضعف القدرات الذهنية، وعدم الاستيعاب بالقدر الذي يجعل الطالب في مستوى يقل بمواصلة دراسته، وغالباً ما تكون هذه المشكلة وراثية، حيث يعاني بعض الطلبة من ضعف في التركيز، أو من تشتت الذهني، وضعف الفهم والاستيعاب، أو عدم القدرة على الحفظ، والقراءة والكتابة، إلا أن هذه المشكلة يتم علاجها بالبرامج والخطط المخصصة لعلاج صعوبات التعلم. وهناك عدة مؤسسات تشترك في النشاط التربوي، وتسهم في تربية أبناء الأمة، حيث تبدأ التربية في المؤسسة الاجتماعية الأولى وهي الأسرة التي يكتسب فيها الطفل أنماطه السلوكية الأولى، وتشكل أساس شخصيته، وتؤثر في مستقبل حياته، فإذا وصل سنًا معينة كالخامسة أو السادسة، انتقل إلى مؤسسة اجتماعية تتولى الإشراف على تربيته وهي المدرسة، حيث تعتبر الجهة الرسمية التي أوكل إليها المجتمع أمر رعاية وتربية أبنائه، وإعدادهم إعداداً كافياً للحياة، وهم في انتقالهم من مرحلة إلى مرحلة أخرى، تتسع دائرة المؤثرات في حياتهم (السكران، 2007: 34). فإلى جانب الأسرة والمدرسة تتقدم المؤسسة الإعلامية والثقافية لتأخذ دوراً فعالاً في

تربيتهم، بما تملكه من وسائل متنوعة، كالتلفاز والإذاعة والصحافة والمساجد والأندية والسينما، لما لها من تأثير على بناء الشعوب والأمم.

خاتمة

أكدت الدراسة أن الإصلاح التربوي والتعليمي من المفاهيم الأساسية في نجاح العملية التدريسية، لذا يتطلب من الإدارات التربوية المختلفة استخدام الطرق المثالية في الوقوف أمام المعوقات والتحديات التي تقف عسرة في ممارسة الإصلاح أو الإشراف بكل جوانبها. فالإصلاح التعليمي هو بمثابة رسم صورة مصغرة لإشكاليات التعليم وأزمته والتي تتمثل في الجدل الزمني والمكاني والواقع والوظيفة والطموح. فالتعليم في السودان في كثير من الأحيان لا يرتبط بواقع الحياة واتجاهاتها، كما أن وظيفته ما زالت بعيدة عن تأدية دور واضح في إطار الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية (سوق العمل).

أهم التوصيات:

- ضرورة وضع مقومات أساسية للإصلاح التربوي والتعليمي في السودان.
- ضرورة إنشاء مراكز تُعنى بالتدريب وتأهيل الكوادر التدريسية.
- استخدام الديمقراطية لتأكيد دور المعلم في صياغة المنهج التدريسي وفي التعيين.

المراجع

- أبو الوفا، جمال محمد، اتجاهات حديثة في الإدارة المدرسية، جمال محمد أبو الوفا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م، ط1.
- أفانزيني، غي، الجمود والتجديد في التربية المدرسية، ترجمة عبد الله عبد الدايم، دار العلم للملايين، بيروت، 1981م، ط2.
- آلفين توفلر، صدمة المستقبل أو المتغيرات في عالم الغد، ترجمة محمد علي ناصيف. نهضة مصر، القاهرة، 1990م.
- بدوي، أحمد زكي، معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1978م، ط1.
- جوفيل، هوغ دي، ماذا عن التربية للمستقبل، ي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مستقبل التربية وتربية المستقبل، التقرير النهائي للحلقة الدراسية التي عقدها المعهد الدولي للتخطيط التربوي، باريس من 23-26 تشرين الأول أكتوبر 1978.
- الخليفة، حسن جعفر، المنهج المدرسي المعاصر، دار النهضة المصرية، القاهرة، 2005م، ط2.
- درويش، يحي حسن، الجوانب الاجتماعية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1988م.
- السامرائي، وآخرون، المناهج: (أسسها، تطويرها، نظرياتها)، دار الأمل، إربد، 2000م، ط1.
- سرحان، الدمرداش عبد المجيد، المناهج المعاصرة جامعة الكويت، الكويت، 1996م، ط4.
- السكران، محمد، أساليب الدراسات الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007م، ط1.
- الشريفي أحمد، وآخرون، المناهج التعليمية، مكتبة الرشد، الرياض، 2004م، ط2.
- شوق، محمود أحمد، تطوير المناهج الدراسية، دار عالم الكتب، الرياض، 1995م، ط1.
- الشيبياني، عمر، تطور النظريات والأفكار التربوية، عمر الشيبياني، الدار العربي للكتاب، ليبيا، تونس، 1975م، ط1.
- عبد الموجود، عزت، أمريكا عام 2000 استراتيجية للتربية، مركز البحوث التربوية في جامعة قطر، الدوحة 1992.
- عبدالدائم، عبد الله، من التسيير الذاتي للمجتمع إلى التسيير الذاتي للمدرسة، المعلم العربي، السنة السادسة والعشرون، العدد الخامس، أيار، 1973.
- فرجاني، نادر، مجتمعاتنا نسخ مشوهة للمجتمعات الغربية، الباحث العربي، يناير (كانون الثاني) 1997م.

- مرسي، محمد منير، الإصلاح والتجديد التربوي، محمد منبر مرسي، عالم الكتب، القاهرة، 1996م، ط1.
- المناعي، علي عبد الله، من يعلق الجرس؟ التربية التي نريد تربية مستقبلية، قطر، وثيقة غير منشورة. الدوحة، 1996م.
- نعيمية، محمد متولي، القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي، الوضع الراهن واحتمالات المستقبل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996م.
- النقيب، خلدون، أين الخلل في العملية التربوية في الكويت ودول الخليج، جريدة الخليج، 14/5/1997، العدد 6569.
- وظفة، علي، رؤية نقدية لوثيقة الأهداف التربوية المطورة في دولة قطر، الدوحة، 1996م.
- وظفة، علي، علم الاجتماع التربوي، جامعة دمشق، مطبعة الاتحاد، دمشق، 1993م، ط1.